

عمان في: ٢٠١١/١١/٣
إشارتنا: أر/٢٢١/١١

معالي الدكتور بسام الساكت الأكرم
رئيس هيئة الأوراق المالية
عمان - الأردن

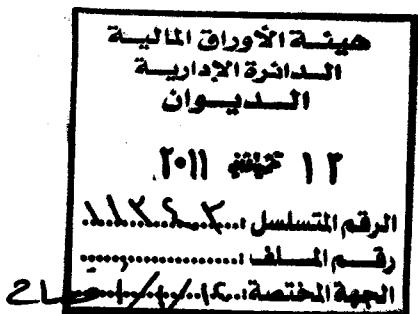
تحية واحتراماً وبعد،

أرجو أن أرفق لمعاليكم طيباً نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي السنوي لشركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة الذي عقد بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٦، بعد مصادقته واعتماده من قبل عطوفة مراقب عام الشركات بتاريخ ٢٠١١/١١/٣، أرجو معاليكم التكرم لإجراء المقتضى.

وتفضلاً معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

مروان عوض

الرئيس التنفيذي / المدير العام



نسخة:

- عطوفة المدير التنفيذي / بورصة عمان المحترم
- عطوفة المدير التنفيذي / مركز إيداع الأوراق المالية المحترم
- السيد أمين سر مجلس الإدارة المحترم
- السيد المدير التنفيذي / الدائرة البنكية الاستثمارية المحترم

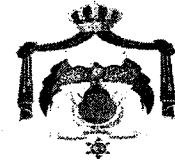
مرفق:

- نسخة من المحضر المشار إليه
- نسخة من شهادة وزارة الصناعة والتجارة



وزير الصناعة والتجارة

دائرة مراقبة الشركات
Companies Control Department



٢٢١١٧

الرقم : م ش / ٦ / ١

التاريخ : ٢٠١١/١١/٣

الموافق :

السادة شركة البنك الأهلي الأردني م.ع.م

تحية تقدير،،

الموضوع : زيادة رأس مال الشركة

إشارة لقرار الهيئة العامة لشركتكم باجتماعها غير العادي و المنعقد بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٦ بخصوص
زيادة رأس مال الشركة.

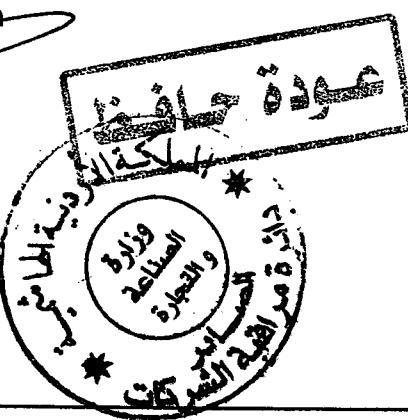
أرجو أن أعلمكم بأن معالي وزير الصناعة و التجارة قد وافق بتاريخ ٢٠١١/١١/٣ على " زيادة رأس
مال الشركة من (١٢٦,٥) مليون دينار/سهم ليصبح (١٥٠) مليون دينار/ سهم مصرح به على أن
تتم الزيادة عن طريق الاكتتاب الخاص و بسعر دينار واحد لكل سهم للمساهمين كل بنسبة
مساهمته ."

وقد استكملت الإجراءات لدينا بتاريخ ٢٠١١/١١/٣ .

وتفضوا بقبول فائق الاحترام،،

/ مراقب عام الشركات

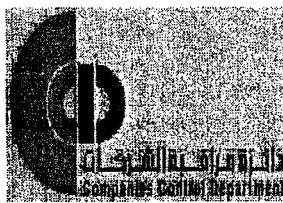
د/ سامي التلهوني



نسخة/رئيس هيئة الأوراق المالية

نسخة/للسادة بورصة عمان

نسخة/لمركز إيداع هيئة الأوراق المالية



المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الصناعة والتجارة
دائرة مراقبة الشركات



دائرة مراقبة الشركات

٢٠١١/١١/٠٣

الرقم: م ش ٦/١

Ref No:

الموافق:

Date:

٢٠١١/١١/٠٣

لمن يهمه الأمر

الرقم الوطني للمنشأة : (٢٠٠٠٢٧٢٧٢)

إسناداً للوثائق المحفوظة لدى مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة فإن شركة (البنك الأهلي الاردني)
مسجلة لدينا في سجل الشركات مساهمة عامة تحت الرقم (٦) بتاريخ ١٩٥٥/٠٧/٠١ برأس مال مصري به (١٥٠٠٠٠٠) دينار
أردني وبرأس مال مكتتب به مدفوع (١٢٦٥٠٠٠٠) دينار اردني (الشركة الدامجة للشركة مساهمة عامة تحت الرقم ٢٢٤)
وقد وردنا محضر يفيد أن الهيئة العامة بالاجتماع غير العادي والمنتعقد بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٦ قد قررت ما يلى :
- تخفيض رأس مال الشركة المصرح من (١٣٥) مليون دينار / سهم ليصبح رأس مال الشركة المصرح و المكتتب به المدفوع (١٢٦,٥) مليون
دينار / سهم .
- زيادة رأس مال الشركة من (١٢٦,٥) مليون دينار / سهم ليصبح (١٥٠) مليون دينار / سهم مصري به على أن تتم الزيادة عن طريق
الاكتتاب الخاص وبسعر دينار واحد لكل سهم للمساهمين كل بنسبة مساهمته، وتعديل النظام الأساسي وعقد التأسيس للبنك ليتفق مع ذلك.
- تفويض معلى رئيس مجلس الإدارة لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لذلك.

وأن الشركة لازالت قائمة حسب سجلتنا حتى تاريخه
اعطيت هذه الشهادة بناء على طلب الشركة

رقم الوصل: ٥٨٣٣٧٦

/ مراقب عام الشركات

دبيسان التلهوني

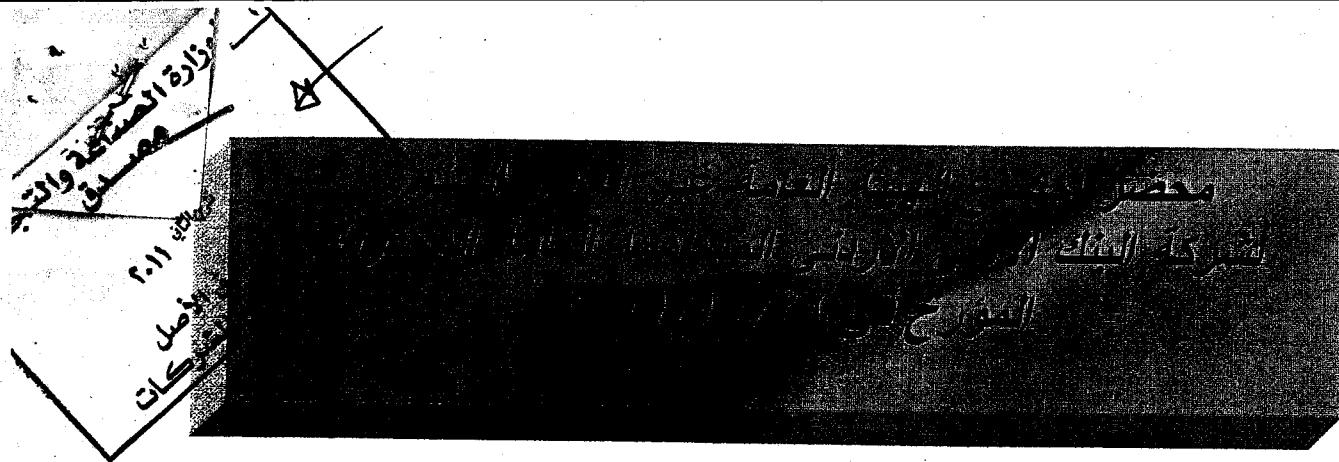
مصدر الشهادة: عاصم

مصدر الشهادة: عاصم

الخواشة

عُودة حافظ





عقدت الهيئة العامة لشركة البنك الأهلي الاردني المساهمة العامة المحدودة اجتماعاً غير عادي ، وذلك في الساعة العاشرة والنصف من قبيل ظهر يوم الاربعاء الموافق ٢٦/١٠/٢٠١١ بفندق الشيراتون بجبل عمان/عمان، برئاسة معايي الدكتور رجائي المعشر رئيس مجلس الادارة وحضور عشرة من اعضاء مجلس الادارة من اصل ثلاثة عشر عضواً ، بالإضافة الى حضور السيد نضال الصدر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وزملائه الكرام والسيد رجا طلب الخوالده ممثل البنك المركزي الاردني والسيد حازم ابو غريبة ممثل مكتب تدقيق الحسابات المعتمد - ديلويت انด توش - الشرق الاوسط -الأردن - مندوبى المؤسسات الرسمية وممثلي وسائل الاعلام المختلفة

وفي بداية الاجتماع طلب معايي الرئيس من مندوب مراقب عام الشركات اعلان قانونية الاجتماع وصحة الاجراءات الخاصة بذلك.

حيث قال السيد الصدر بأنه قد حضر الاجتماع (٥٥) مساهماً فقط خمسة وخمسون مساهماً من اصل (٤٣٠٤) مساهم يحملون اسهم بالاصالة ٤٥، ٤٦,٣٣٢ سهماً (فقط خمسة واربعون مليوناً وستة واربعون الفاً وثلاثة واثنان وثلاثون مساهماً) واسهم بالوكاله مقدارها ٣٣,٢١٣,٤١٨ سهماً (فقط ثلاثة وثلاثون مليوناً ومائتان وثلاثة عشر الفاً واربعمائة وثمانية عشر سهماً) أي بمجموع مقداره ٧٨,٢٥٩,٧٥ سهماً (فقط ثمانية وسبعون مليوناً ومائتان وتسعة وخمسون الفاً وسبعمائة وخمسون سهماً) وتشكل ما نسبته ٦٦% من رأس المال الشركة البالغ ١٢٦,٥٠٠,٠٠٠ دينار/سهم (فقط مئة وستة وعشرون مليوناً وخمسة وخمسين ألف دينار/سهم) .

كما حضر الاجتماع عشرة اعضاء من مجلس الادارة من اصل ثلاثة عشر عضواً ، وممثل مكتب تدقيق الحسابات المعتمد - ديلويت اند توش - الشرق الاوسط -الأردن ، وكذلك تم توجيه الدعوات والاعلان عنها والاجراءات المتتخذة جاءت جميعها وفقاً لاحكام قانون الشركات الساري المفعول ، وعليه يكون الاجتماع قانونياً .

وطلب السيد الصدر من معايي رئيس مجلس الادارة تسمية كاتب للجلسة ومرافقيه اثنين لفرز الاصوات والسير في جدول الاعمال المعد لهذه الغاية ، وذلك استناداً لاحكام المادة (١٨١) من قانون الشركات الساري المفعول وتعديلاته رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ .

حيث اعلن الرئيس تعين السيد هاني فراج كاتباً للجلسة وكل من السيدين شوقي حدابين وحفيظ غمام مراقبين لفرز الاصوات ائمه والتجارة

والقى معالي الرئيس كلمة رحب فيها باسمه وباسم اعضاء مجلس الادارة بكلفة المساهمين الكرام وبمندوب عطوفة مراقب الشرکات السيد نضال الصدر وزملائه الكرام وممثل البنك المركزي الاردني السيد رجا الخوالده وممثل مكتب تحقيق الحسابات ديلويت انڈ توشن - الشرق الاوسط - الاردن - السيد حازم ابو غربية . وممثل هيئة الاراق المالية وسلطة النقد الفلسطينية وممثل كافة الجهات الرسمية وممثل الصحافة والاعلام.

وقال معاليه ، ان اجتماعنا هذا مقتصر على موضوع زيادة رأس المال البنك حيث يبلغ رأس المال البنك المكتتب به حالياً ١٢٦,٥٠٠,٠٠٠ دينار/سهم(مئة وستة وعشرون مليوناً وخمسة وعشرون ألف دينار) ورأس المال المصرح به ١٣٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار (فقط مئة وخمسة وثلاثون مليون دينار/سهم) ونظراً لتوسيع عمل البنك في نشاطاته ومنتجاته البنكية المصرفية والتوسع في انتشاره ، اصبح من الضروري تعديل معدل كفاية رأس المال البنك ليكون في الحد الالى ١٢ % الامر الذي استوجب ضرورة زيادة رأس المال البنك بناء على اتفاقنا مع البنك المركزي الاردني .

واستردد الرئيس قائلاً ، ان المتطلبات القانونية تستوجب بداية تخفيض رأس المال البنك المصرح به ليكون مساوياً لرأس المال المكتتب به أي ١٢٦,٥٠٠,٠٠٠ (فقط مئة وستة وعشرون مليوناً وخمسة وعشرون ألف دينار/سهم) بدلاً من مئة وخمسة وثلاثون مليون دينار/سهم ، ومن ثم زيادة رأس المال البنك المصرح به ليكون مئة وخمسون مليون دينار/سهم.

وكان مجلس الادارة قد قرر زيادة رأس المال البنك ليكون مئة وخمسون مليون دينار/سهم وبطريقة الاكتتاب الخاص وبسعر دينار واحد لكل سهم للمساهمين المكتتبين لدى البنك . وهذا يتطلب تعديل النظام الاساسي وعقد التأسيس للبنك ليتفق مع ذلك.

قال السيد الدكتور محمد صالح جابر وهو من احد المساهمين في البنك " بداية اتقدم بالشكر والتقدير على الجهود المبذولة لرفع مستوى البنك والوصول به الى المستويات المتقدمة لكنني ارى ان يتم تغطية هذه الزيادة وخاصة في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة من خلال الاحتياطيات المختلفة وارصدة الارباح المدورة في ميزانية البنك"

اجاب الرئيس: ان متطلبات بازل - ٢ - تتطلب ضرورة ان لا يقل معدل كفاية رأس المال البنك عن ١٢ % وانه ليس بالامكان الاستفادة من الاحتياطيات المتوفرة والارباح المدورة لانها فنياً ضمن احتساب معدل كفاية رأس المال البنك بمعدله الحالي ، وانه لا بد من زيادة رأس المال البنك من خلال الاكتتاب الخاص وبسعر دينار واحد لكل سهم دون اضافة ضمية لكل سهم.

وقال احد المساهمين ايضاً وهو المهندس خالد بدر: اتنى مع رأي المساهم الدكتور جابر بشأن ضرورة تغطية الاسهم الجديدة من خلال الاحتياطيات المختلفة والارباح المدورة حيث ان الظروف المالية العالمية لا تساعد المساهمين على تغطية الزيادة المقررة لهم وخاصة انها جاءت في نهاية العام والظروف العالمية الصعبة جداً نتيجة الازمة المالية التي تمر بها المنطقة بشكل عام .

٤٠١١ - شهري الثاني (٣)
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

واستفسر احد المساهمين وهو السيد عبد الرؤوف الجمل ، هل تشارك الاسهم الجديدة الاضافية في شمولها لتوزيع الارباح في نهاية اعمال هذا العام ام لا .

كما و قال السيد سعيد حمام وهو من احد المساهمين ايضا ان سعر السهم بدينار واحد غير مجيدي و انه يفضل ترحيل هذا الموضوع الى اجتماع الهيئة العامة القائم في الربع الاول من العام القائم للنظر في ذلك . واستطرد قائلاً لماذا لا يكون التفكير بادخال شركاء استراتيجيين

واجاب الرئيس قائلاً : ان الاسهم المكتتب بها ستشارك في الارباح اذا ما تم توزيعها في نهاية العام الحالي وبداية العام القائم . وفيما يتعلق بالشركاء الاستراتيجيين فان للشركة تجارب غير ناجحة مع الشركاء الاستراتيجيين ، فقد تم ادخال شريك استراتيجي ووعد بتقديم العديد من الخدمات التعاونية المشتركة الا انهم لم يقدموا الخدمات التي اتفق معهم عليها للتعاون فيما بيننا .

وبعد ذلك اعلن مندوب مراقب الشركات عن قرار الهيئة العامة بهذا الموضوع حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تخفيض رأس المال البنك الم المصرح به من ١٣٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار (مائة وخمسة وثلاثون مليون دينار / سهم) الى ١٢٦,٥٠٠,٠٠٠ دينار سهم (فقط منه وستة وعشرون مليوناً وخمسمائة الف دينار / سهم) ليصبح رأس المال البنك الم المصرح والمكتتب به ١٢٦,٥٠٠,٠٠٠ دينار سهم (فقط منه وستة وعشرون مليوناً وخمسمائة الف دينار / سهم) والموافقة على زيادة رأس المال البنك ليصبح منه وخمسون مليون دينار / سهم مصرح به وعلى ان تتم الزيادة عن طريق الاكتتاب الخاص ويسعر دينار واحد لكل سهم للمساهمين كل بنسبة مساهمته ، وتعديل النظم الاساسي وعقد التأسيس للبنك لتفق مع ذلك ، وتفويض معالي رئيس مجلس الادارة لاستكمال الاجراءات القانونية اللازمة لذلك .

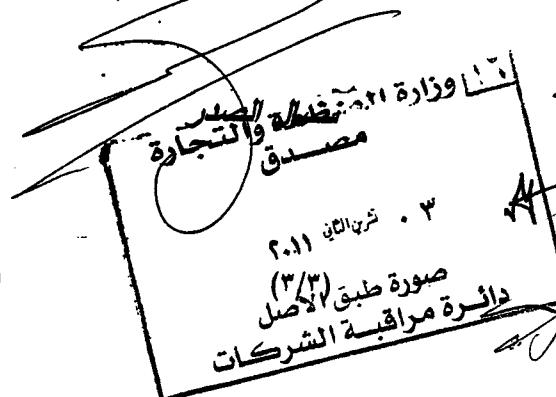
وتحفظ المساهم المهندس السيد خالد بدر على هذا القرار .

وفي نهاية الاجتماع قدم الرئيس الشكر والتقدير لكافة المساهمين الكرام ولمندوب عطوفة مراقب عام الشركات وممثل البنك المركزي الاردني والجهات الرسمية الأخرى ، وكذلك ممثل مكتب تدقيق الحسابات ديلويت انด توس - الشرق الأوسط - الاردن ، وكافة ممثلي الصحفة والاعلام وكذلك الشكر والتقدير الى الادارة التنفيذية للبنك على جهودها المميزة في الاداء .

واعلن الرئيس اختتام اعمال الاجتماع وذلك في الساعة الحادية عشر وخمسة عشر دقيقة من قبل ظهر اليوم ذاته .

رئيس الاجتماع /
رئيس مجلس الادارة
الدكتور رجل الدين محمد

مندوب مراقب عام الشركات



كاتب الجلسة

هاني فراج